مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 17 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/05/01-04/25)

العدد 2021/17

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
Postal Address	Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254 **العنوان البريدي**
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/17

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، واستقرار أسعار الذهب محلياً.
- توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية) في عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ مناقشة مشروع صك تشريعي لتسوية أوضاع الموفدين، والتأكيد على مراقبة الأسواق وضبط الأسعار خلال شهر رمضان.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- البحرين؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر آذار من عام 2021.
- قطر؛ اتساع الفائض التجاري في شهر آذار من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العالمية:**

- منطقة اليورو: ارتفاع كل من؛ مؤشر ثقة الصناعة، ومؤشر الثقة الاقتصادية في شهر نيسان من عام 2021.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع أسعار المنازل في شهر شباط من عام 2021، وانخفاض مطالبات البطالة الأمريكية.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع مؤشر أسعار المنازل في شهر آذار من عام2021.
- الصين انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر نيسان من عام 2021.
- اليابان؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2021.
- تايوان؛ نمو الاقتصاد في الربع الأول عام 2021.
- مجموعة البنك الدولي؛ مدونة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهداً استثنائياً من الجميع.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ تقييم أثر الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الكلي في أوكرانيا.
- صندوق النقد الدولي؛ إدارة مخاطر المصرف المركزي، التكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- البرتغال: اقتصاد متنوع مستقر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,531.25 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,527.09 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 4.16 ليرة سورية بمعدل (0.27%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

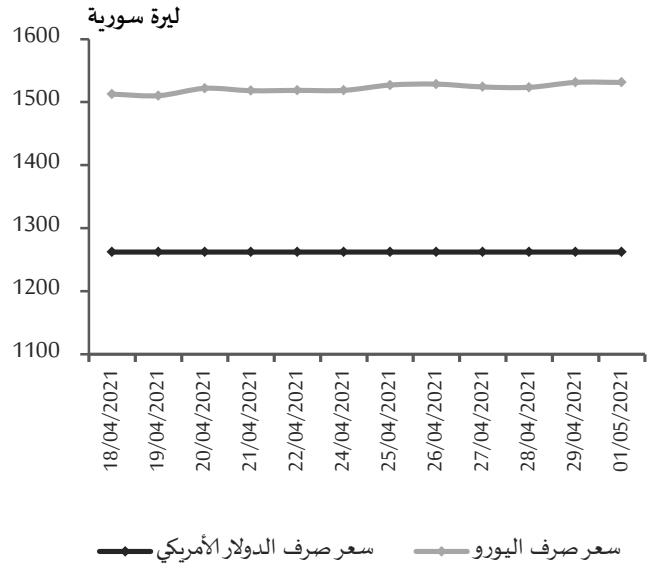

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 2,512 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 3,047.94 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 3,039.65 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 8.29 ليرة سورية بمعدل (0.27%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف والصرافة

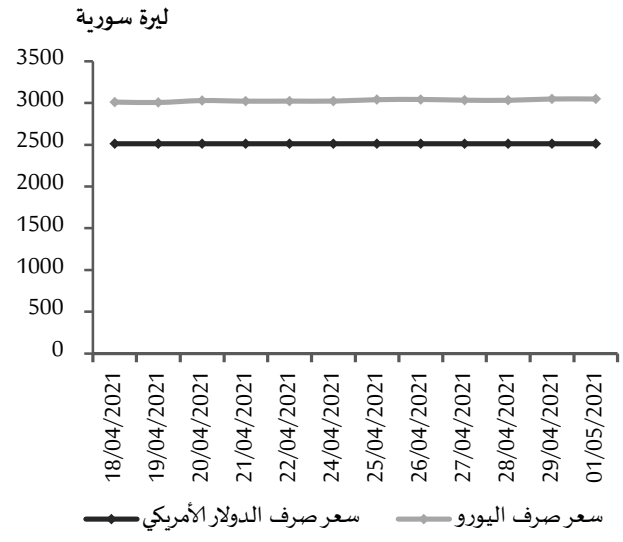

أسعار الذهب في السوق المحلي:

استقر سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) عند مستوى 120,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً ببداية الأسبوع كما استقر سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) عند مستوى 140,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً ببداية الأسبوع، (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 10.60 دولار أمريكي ليصبح 1,768.60 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت (0.60%).

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

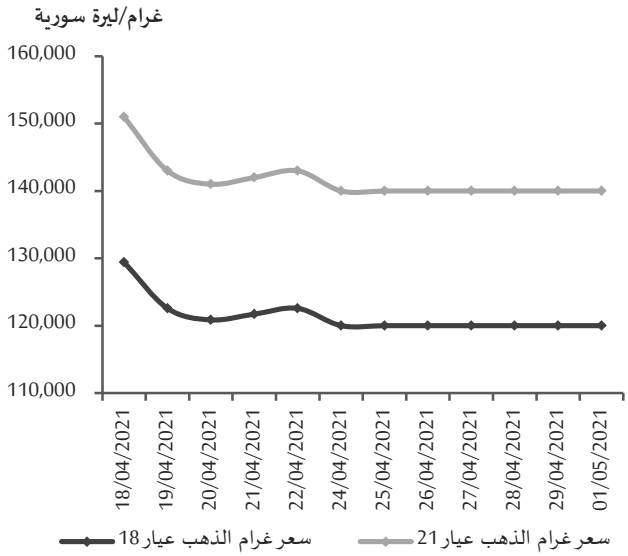

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع التسهيلات (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية) وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2020:

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي باستثناء الحكومة المركزية في نهاية عام 2020 نحو 4,232.9 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ 2,734.9 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، بزيادة تعادل 1,498مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 55% عن عام 2019.

حيث ازدادت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع تجارة الجملة والمفرق خلال الفترة منذ نهاية عام 2019 وحتى نهاية عام 2020 بمقدار 970 مليار ليرة سورية ما رفع حصته من إجمالي التسهيلات إلى 54%، يليه قطاع الزراعة الذي حقق زيادة قدرها 362 مليار ليرة سورية عن الفترة ذاتها، تليه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة والتعدين بزيادة قدرها 67 مليار ليرة سورية، ثم قطاعي الخدمات والإنشاءات العقارية بمقدار 59 مليار ليرة سورية، 37 مليار ليرة سورية على التوالي.

الشكل رقم 4 توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي في عام 2020

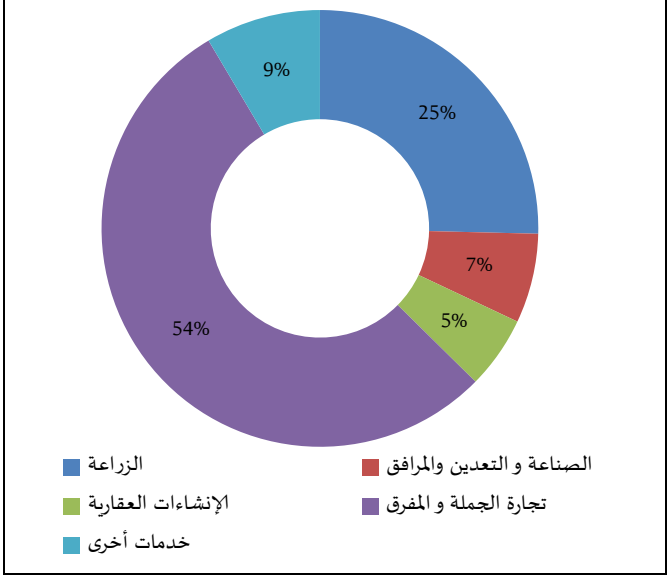

الشكل رقم 5 توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي في عام 2019

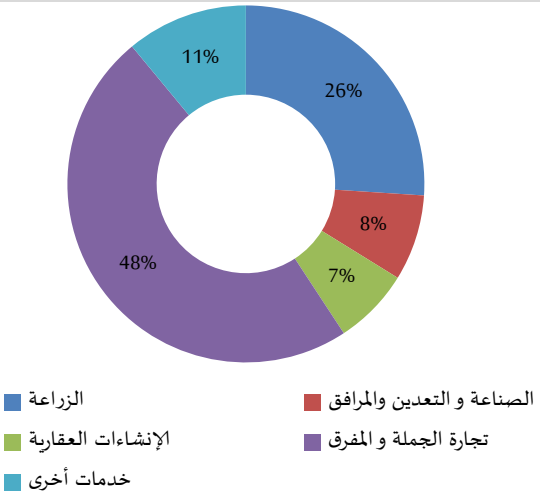

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) انخفاضاً إلى مستوى 10,099.35 نقطة مقارنةً بمستوى 10,192.73 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت (0.92%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسهم 10 شركات هي؛ شركة إسمنت البادية بنسبة انخفاض بلغت (6.85%)، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة انخفاض بلغت (5.75%)، والبنك العربي سورية بنسبة انخفاض بلغت (3.83%)، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة انخفاض بلغت (3.11%)، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة انخفاض بلغت (1.97%)، وبنك الشرق بنسبة انخفاض بلغت (1.45%)، وبنك سورية والمهجر بنسبة انخفاض بلغت (1.39%)، وبنك الشام بنسبة انخفاض بلغت (1.33%)، وبنك البركة سورية بنسبة انخفاض بلغت (1.26%)، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة انخفاض بلغت (0.62%)، بينما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 485 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 241 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 711 ألف سهم مقارنةً بمستوى 205 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 229 صفقة مقارنةً بـ 382 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 6 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

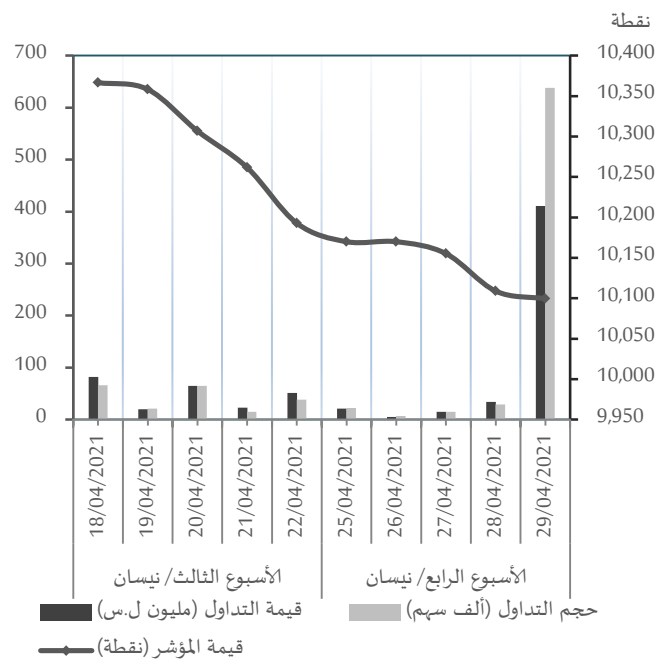

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 95.14% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 86.53% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 4.04% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 10.48% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.82% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.99% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم 7حصة التداول لكل قطاع

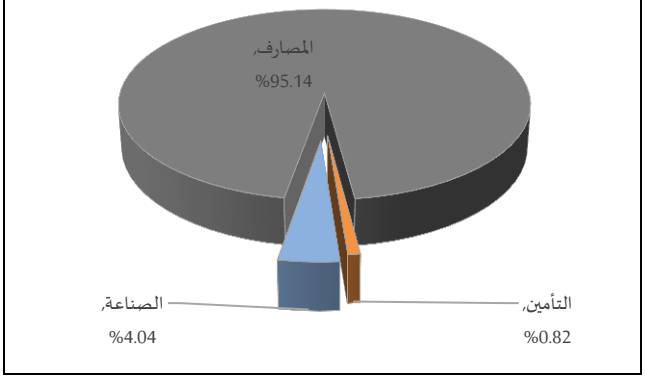

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ البنك العربي سورية متصدراً بنسبة استحواذ 71.27% وحجم تداول 572,200 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 4.86% وحجم تداول 39,856 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 4.68% وحجم تداول 23,829 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 3.92% وحجم تداول 6,605 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 3.87% وحجم تداول 12,300 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 3.82% وحجم تداول 19,031 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 3.32% وحجم تداول 15,122 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 1.78% وحجم تداول 7,010 سهم، وبنك الشرق بنسبة استحواذ 1.20% وحجم تداول 5,973 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء: مناقشة مشروع صك تشريعي لتسوية أوضاع الموفدين والتأكيد على مراقبة الأسواق وضبط الأسعار خلال شهر رمضان:

ناقش مجلس الوزراء مشروع صك تشريعي يتضمن تسوية أوضاع الموفدين الذين حصلوا على المؤهل العلمي ولم يعودوا إلى الوطن خلال المدة التي حددها قانون البعثات العلمية بما يسهم في تسهيل عودتهم واستثمار مؤهلاتهم العلمية ورفد الجامعات والمعاهد بالكوادر التدريسية المؤهلة.

وبحث المجلس مشروع قانون بإحداث مؤسسة معامل الدفاع والذي يسهم في توفير بيئة تشريعية مرنة للمؤسسة وأنظمة عمل ملائمة ومعالجة الصعوبات وتطوير خطوط الإنتاج والمواد الأولية وقطع الغيار وتهيئة الكوادر المؤهلة واستقطاب الكفاءات والخبرات وتشجيع الإبداع واحتضان الاختراعات والابتكارات.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول واقع عمل المؤسسة السورية للتجارة ودورها في

عمليات التدخل الإيجابي وضبط الأسعار ومقترحات تطويرها وتجاوز الصعوبات التي تعترض تنفيذ خططها في التوسع والأتمتة وأنظمة إدارة الموارد البشرية والمشتريات، حيث تم التأكيد على ضرورة تسوية الوضع المالي للمؤسسة والتنسيق بين وزارات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية لرفد صالات السورية للتجارة بالإنتاج المحلي من المواد الأساسية ودعم جهود تسويق المنتجات الزراعية. كما تم التأكيد على ضرورة توحيد الجهود بين الوزارات المعنية والمجتمع المحلي لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار خلال شهر رمضان المبارك بما يسهم بالاستمرار في تخفيض الأسعار وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مشدداً على بذل كل الجهود لتشغيل معامل المواد الغذائية التابعة لوزارة الصناعة بطاقتها القصوى لتوفير المواد الأساسية في الأسواق المحلية بجودة وأسعار مناسبة.

واستمع مجلس الوزراء لعرض قدمه وزير الإدارة المحلية والبيئة حول واقع المناطق والمدن الصناعية وأعداد المنشآت القائمة فيها والمستثمرة فعلياً والمشاريع المنفذة والمقاسم قيد الإنشاء والتسليم ومقترحات تطويرها والحوافز والتسهيلات التي يمكن تقديمها للمستثمرين. وكذلك تم التأكيد على وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إنجاح العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوية وتوفير مستلزماتها، وكلف المجلس وزارتي النقل والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بوضع خطة عمل مشتركة لاستكمال أعمال صيانة السكك الحديدية وتوفير مستلزماتها كاملة لإعادة تفعيل النقل السككي بين المحافظات، ودعم أسطول النقل الجوي والعمل على تطوير خدماته.

وطلب المجلس من وزارة الصحة اتخاذ ما يلزم لتطوير قطاع الأدوية ودعم صناعتها وتأمين حاجة السوق المحلية منها بالجودة والأسعار المناسبة واستهداف أسواق تصديرية جديدة، وأكد على أهمية إنشاء منصة الكترونية ليتمكن الراغبون بأخذ لقاح فيروس Covid-19 من التسجيل وفق أسس واضحة ومعلنة وشفافة.

الاقتصادات العربية:

البحرين؛ انخفاض أسعار المستهلك في شهر آذار من عام 2021:

انخفضت أسعار المستهلك على أساس سنوي بنسبة 2.0% في شهر آذار من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 3.0% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار كل من؛ المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والإسكان والمرافق، والملابس والأحذية، والترفيه والثقافة. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلك بنسبة 0.1% في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بالشهر السابق من العام ذاته.

قطر؛ اتساع الفائض التجاري في شهر آذار من عام 2021:

اتسع الفائض التجاري بنسبة 72.2% ليصل إلى 13.2 مليار ريال قطري في شهر آذار من عام 2021، مقارنةً بـ 7.6 مليار ريال قطري في الفترة ذاتها من العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 38.2% لتصل إلى 22.1 مليار ريال قطري، مدفوعةً بارتفاع مبيعات الغازات البترولية وغيرها من الهيدروكربونات الغازية، وزيوت البترول الخام التي تم الحصول عليها من المعادن القارية، وارتفعت الواردات بنسبة 6.7% لتصل إلى 8.9 مليار ريال قطري.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ارتفاع مؤشر ثقة الصناعة في شهر نيسان من عام 2021:

ارتفع مؤشر ثقة الصناعة إلى 10.7 نقطة في شهر نيسان من عام 2021، مقارنةً بـ 2.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى التطورات الإيجابية في جميع مكوناته؛ وتوقعات الإنتاج من قبل المديرين، وتقييماتهم الحالية، ومستوى دفاتر الطلبات الشاملة، ومخزون المنتجات النهائية. حيث تحسنت آراء المديرين حول دفاتر أوامر التصدير وتقييمهم للإنتاج السابق بصورة ملحوظة.

ارتفاع مؤشر الثقة الاقتصادية في شهر نيسان من عام 2021:

ارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية بمقدار 9.4 نقطة عن الشهر السابق ليصل إلى 110.3 نقطة في شهر نيسان من عام 2021،

وهو الأعلى منذ شهر أيلول من عام 2018، ويعود ذلك إلى تحسن المعنويات بين جميع قطاعات الأعمال: الصناعة، الخدمات، المستهلك، تجارة التجزئة، والبناء.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع أسعار المنازل في شهر شباط من عام 2021:

ارتفع متوسط أسعار منازل الأسرة الواحدة برهون عقارية مضمونة بنسبة 0.9% في شهر شباط من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 1% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس سنوي؛ ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 12.2% في شهر شباط من عام 2021.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات للحصول على إعانات البطالة إلى 553 ألف شخص في الأسبوع المنتهي في 24 نيسان مقارنةً بـ 566 ألف شخص في الأسبوع السابق وهو الأسبوع الثالث على التوالي من الانخفاض.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مؤشر أسعار المنازل في شهر آذار من عام 2021:

ارتفع مؤشر أسعار المنازل على أساس سنوي بنسبة 7.1% في شهر نيسان من عام 2021، بعد ارتفاعه بنسبة 5.7% في الشهر السابق من العام ذاته. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 2.1% في شهر نيسان من عام 2021، وهي أكبر زيادة على أساس شهري منذ عام 2004.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ انخفاض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر نيسان من عام 2021:

انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 51.1 نقطة في شهر نيسان من عام 2021، مقارنةً بـ 51.9 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى تراجع كل من؛ الناتج، والطلبات الجديدة، ومبيعات الصادرات، كما تراجع النشاط الاقتصادي في الشهر الأول من الربع الثاني، وانخفضت العمالة، وتراجعت معنويات الأعمال إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أشهر.

اليابان؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر آذار من عام 2021:

ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 2.2% في شهر آذار من عام 2021، بعد انخفاضه بنسبة 1.3% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع مساهمة كل من صناعة؛ السيارات، والمواد الكيميائية غير العضوية والعضوية، والمنتجات البلاستيكية. وعلى أساس سنوي؛ نما الناتج الصناعي بنسبة 4% في شهر آذار من عام 2021، متراجعاً من انخفاض بنسبة 2% في الشهر السابق من العام ذاته.

تايوان؛ نمو الاقتصاد في الربع الأول عام 2021:

نما الاقتصاد على أساس سنوي بنسبة 8.16% في الربع الأول من عام 2021، بعد نموه بنسبة 5.09% في الربع الأخير من عام 2020، وهو أسرع نمو منذ الربع الثالث من عام 2010، مدعوماً بقفزة في صافي الطلب الخارجي، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19.57%، وسط طلب أجنبي قوي على أجزاء من المنتجات الإلكترونية والمعلومات والاتصالات والصوت، ومنتجات الفيديو، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 14.63%.

أخبار المنظمات الدولية:

مجموعة البنك الدولي؛ مدونة: تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهداً استثنائياً من الجميع:

كان لجائحة Covid-19 تأثيراً كبيراً على فقراء العالم بصورة خاصة، حيث دفعت بنحو 100 مليون نسمة إلى هوّة الفقر في عام 2020 وحده، بينما تحذر الأمم المتحدة من أن الفقر قد يزداد في بعض المناطق إلى مستويات لم نشهدها منذ 30 عام. وأدت الأزمة الراهنة إلى حدوث انحراف في مسار التقدم نحو أهداف التنمية الأساسية، حيث يتعين الآن على البلدان النامية منخفضة الدخل أن توازن بين الإنفاق العاجل على حماية الأرواح وبين الاستثمارات طويلة الأجل في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية المادية وغيرها من الاحتياجات الضرورية.

وتقترح دراسة جديدة للصندوق إطاراً للبلدان النامية من أجل تقييم خيارات السياسات التي من شأنها زيادة النمو طويل الأجل، وتحقيق مزيد من الإيرادات، وجذب الاستثمارات

الخاصة للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فحتى مع الإصلاحات المحلية الطموحة، لن تتمكن معظم البلدان النامية منخفضة الدخل من تعبئة الموارد الضرورية لتمويل هذه الأهداف، وهي بحاجة إلى دعم حاسم واستثنائي من المجتمع الدولي بما في ذلك المانحون من القطاع الخاص والمانحون الرسميون، والمؤسسات المالية الدولية.

انتكاسة كبرى؛ في عام 2000، شرع قادة العالم في العمل على إنهاء الفقر وخلق مسار للرخاء والفرص للجميع. وارتكزت هذه الغايات على أهداف التنمية للألفية الثالثة ثم بعدها بخمس عشرة سنة على أهداف التنمية المستدامة المحدد الانتهاء من تنفيذها في عام 2030. وتمثل الأهداف الأخيرة خطة مشتركة للسلام والرخاء، للبشر والكرة الأرضية، الآن وفي المستقبل. وهي تتطلب استثمارات كبيرة في كل من رأس المال البشري والمادي.

وحتى وقت قريب، تقدمت التنمية بوتيرة مطردة، وإن كانت متفاوتة، مع تحقيق نجاح ملحوظ في تخفيض الفقر ووفيات الأطفال. ولكن حتى قبل الجائحة، لم يكن العديد من البلدان على مسار الوفاء بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وألحقت جائحة Covid-19 ضرراً بالغاً بجدول أعمال التنمية، حيث أصابت أكثر من 150 مليون شخص بالفيروس وراح ضحيتها أكثر من 3 ملايين شخص. وقد أقحمت العالم في حالة من الركود الشديد، فأحدثت ارتداداً عن الاتجاهات السابقة نحو تقارب الدخل بين البلدان النامية منخفضة الدخل والاقتصادات المتقدمة.

ومنذ بداية الجائحة، قدم الصندوق تمويلا طارئاً بقيمة 110 مليارات دولار أمريكي لـ 86 بلداً عضواً، إلا أن تدابير الإغلاق العام أحدثت تباطؤاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، مما حرم الأفراد من الدخل ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدارس. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن الضرر طويل الأجل على رأس المال البشري في الاقتصاد، ومن ثم النمو الممكن، قد يرفع تمويل التنمية المطلوب سنويا بمقدار 1.7 نقطة مئوية إضافية من إجمالي الناتج المحلي.

مواجهة التحدي؛ كيف للبلدان أن تأمل في تحقيق تقدم مؤثر نحو أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف الجديدة والأصعب التي أنشأتها الجائحة؟ سيكون على البلدان أن تتوصل إلى التوازن الصحيح بين تمويل التنمية وإبقاء الديون في حدود مستدامة، وبين أهداف التنمية طويلة الأجل والاحتياجات الفورية الملحّة، وبين الاستثمار في رأس المال البشري والنهوض بالبنية التحتية، وسيكون عليها **مواصلة الاهتمام بالظرف الراهن** أي إدارة الجائحة. غير أنها ستحتاج في الوقت ذاته إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمال إصلاحي طموح للغاية يولي أولوية للأمور التالية:

تعزيز النمو؛ الذي سيكون بداية لحلقة من التطورات الإيجابية، مما يحقق موارد إضافية للتنمية، وبالتالي يعطي دافع أكبر للنمو، ومن الضروري إجراء إصلاحات هيكلية داعمة للنمو بما في ذلك؛ بذل جهود لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجودة المؤسسات، والشفافية، والحوكمة، والشمول المالي.

تدعيم القدرة على تحصيل الضرائب؛ مطلب ضروري أيضاً مقابل الخدمات العامة الأساسية التي لا غنى عنها في تحقيق أهداف التنمية الأساسية. وتوضح التجربة أن زيادة نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي بمتوسط 5 نقاط مئوية على المدى المتوسط من خلال إصلاحات شاملة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية هو هدف طموح ولكنه قابل للتحقيق بالنسبة لكثير من البلدان النامية.

رفع كفاءة الإنفاق؛ فحوالي نصف الإنفاق على الاستثمار العام يتعرض للهدر في البلدان النامية. وتحسين الكفاءة من خلال إدارة الاقتصاد بشكل أفضل، إلى جانب تعزيز الشفافية والحوكمة، سيتيح للحكومات تحقيق المزيد من التنمية بتكلفة أقل.

تحفيز الاستثمار الخاص؛ فتعزيز الإطار المؤسسي من خلال تحسين الحوكمة وإرساء بيئة تنظيمية أقوى سيساعد على تحفيز المزيد من الاستثمارات الخاصة. وقد تمكنت رواندا، على سبيل المثال، من زيادة الاستثمار الخاص في قطاعي المياه

والطاقة من مستوى الصفر تقريباً في الفترة (2005- 2009) إلى أكثر من 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في (2015-2017).

وإذا سار العمل على تنفيذ هذه الإصلاحات بالتوازي، فمن شأنها توليد ما يصل إلى نصف الموارد المطلوبة لتحقيق تقدم كبير نحو أهداف التنمية المستدامة. ولكن حتى في ظل هذه البرامج الإصلاحية الطموحة، تشير تقديرات الصندوق إلى أن تحقيق أهداف التنمية سيتأخر لمدة 10 سنوات أو أكثر في ثلاثة من البلدان الأربعة التي تشملها الدراسة إذا سعت إلى تحقيقها بمفردها.

لذلك فمن الضروري أن يكون للمجتمع الدولي مساهمة في هذا الصدد أيضاً. فإذا أجرى شركاء التنمية زيادة تدريجية في المساعدة الإنمائية الرسمية من مستواها الحالي الذي يبلغ 0.3% من إجمالي الدخل القومي إلى المستوى المستهدف من الأمم المتحدة وهو 0.7%، فهناك احتمال كبير بأن يصل العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل إلى وضع يسمح لها بتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2030 أو قبل ذلك بقليل. وقد يكون تقديم هذه المساعدة أكبر من قدرة صانعي السياسات في الاقتصادات المتقدمة، الذين يرجح أن يكونوا أكثر تركيزاً في الوقت الراهن على مواجهة التحديات المحلية. غير أن المساعدة على تعزيز التنمية هو استثمار يستحق العناء ومصدر ممكن لتحقيق عائدات مرتفعة للجميع.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية؛ حيث ارتفع المؤشر العام السعودي TASI بنسبة 2.81% مسجلاً 10,418.98 نقطة بدعم من قطاعات؛ الخدمات المالية، والصناعة، والعقارات، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI بنسبة 0.83% مسجلاً 11,811.23 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والسياحة، وارتفع المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة 0.61% مسجلاً 1,795.35 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والخدمات، والمالية، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة (1.18%) مسجلاً 10,475.26 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والمصارف، والسلع الاستهلاكية، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي DFMGI الذي انخفض بنسبة (0.77%) مسجلاً 2,605.38 نقطة بضغط من قطاعات؛ العقارات، والنقل، والمالية.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

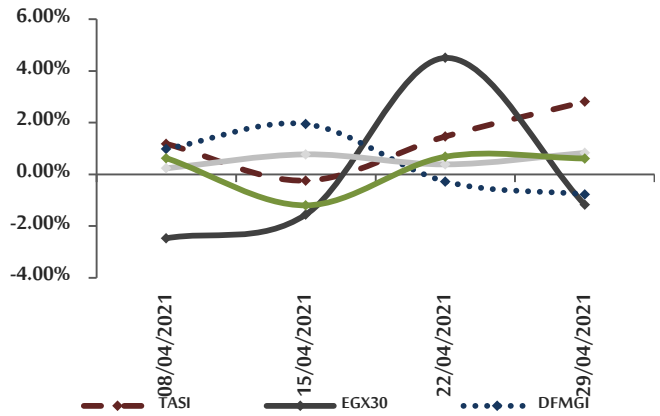

الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء مؤشر **S&P500** الذي ارتفع بنسبة 0.02% مسجلاً 4,181.17 نقطة، بعد تصريح لوزير الخزانة الأمريكية باحتمال رفع سعر الفائدة الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم، مسجلةً خسائر في قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، المالية، حيث انخفض مؤشر **DJI** بنسبة (0.50%) مسجلاً 33,874.85 نقطة، وانخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة (0.39%) مسجلاً 13,962.68 نقطة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

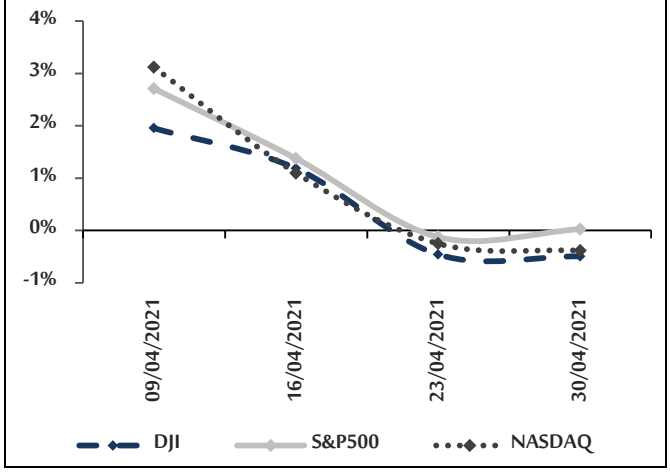

الأسهم الأوربية:

ارتفعت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية نتيجة التوقعات بموسم جيد عقب نتائج مالية قوية لمجموعة من المصارف الأوروبية، حيث ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة 0.45% مسجلاً 6,969.81 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والصناعة، والخدمات، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة 0.18% مسجلاً 6,269.48 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والصناعة، والسلع الاستهلاكية، وارتفع مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة 0.08% مسجلاً 15,292.18 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والصناعة، والتكنولوجيا.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

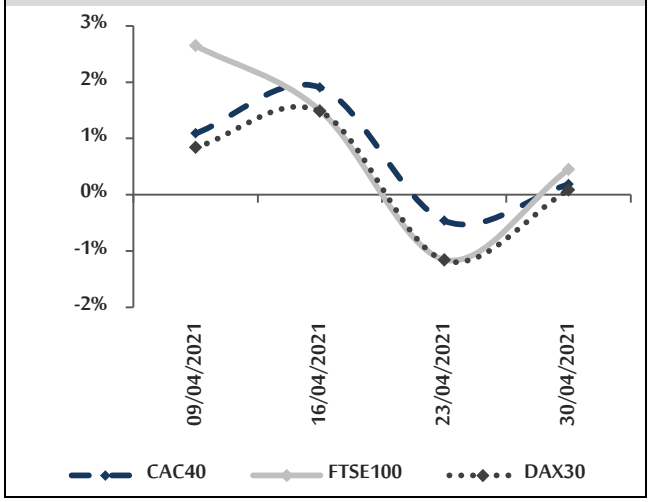

الأسهم الآسيوية:

انخفضت مؤشرات الأسهم الآسيوية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، نتيجة ارتفاع عدد الإصابات بفيروس Covid-19 في شرق جنوب آسيا؛ حيث انخفض مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة (0.79%) مسجلاً 3,446.86 نقطة بضغط من قطاعات؛ الخدمات، والصناعة، والتكنولوجيا، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة (0.72%) مسجلاً 28,812.63 نقطة بضغط من قطاعات؛ المصارف، والعقارات، والخدمات، وانخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة (0.49%) مسجلاً 7,025.80 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والصناعة، والخدمات، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت (0.07%) مسجلاً 14,331.10 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصحة، والقطاع العام، والمالية.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

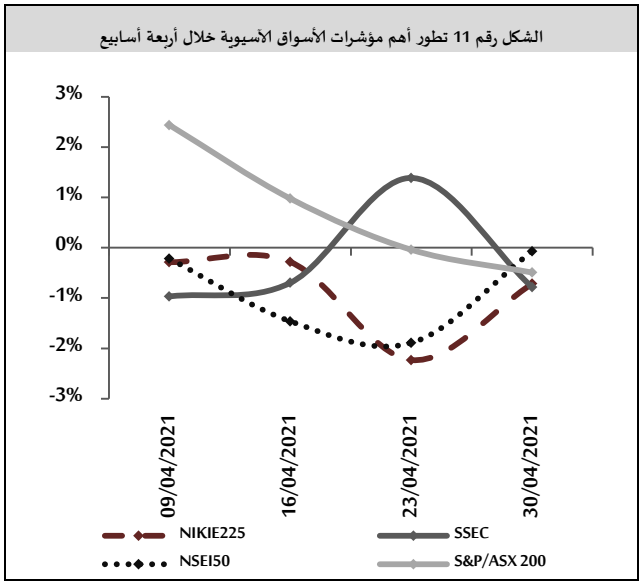

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على انخفاض حيث انخفض مؤشر **IMOEX** بنسبة (1.48%) مسجلاً 3,544.00 نقطة بضغط من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والخدمات.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

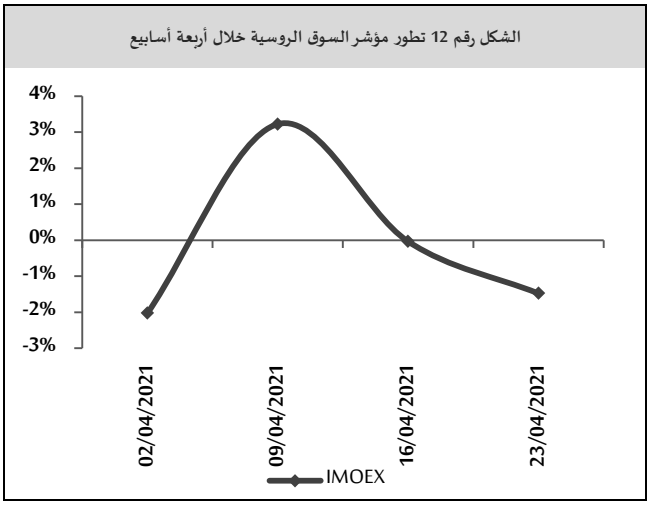

أسعار العملات:

اليورو:

انخفض اليورو في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2083 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2099 دولار أمريكي لليورو) تحت ضغط ارتفاع عائد سندات الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل

صدور قرارات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفدرالي، إضافةً لترقب الأسواق لتصريحات محافظ البنك المركزي الأوروبي حول مستقبل السياسة النقدية الأوروبية، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2018 دولار أمريكي لليورو نتيجة عمليات التصحيح وجني الأرباح، إضافةً إلى انتعاش عائد سندات الخزانة الأمريكية.

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

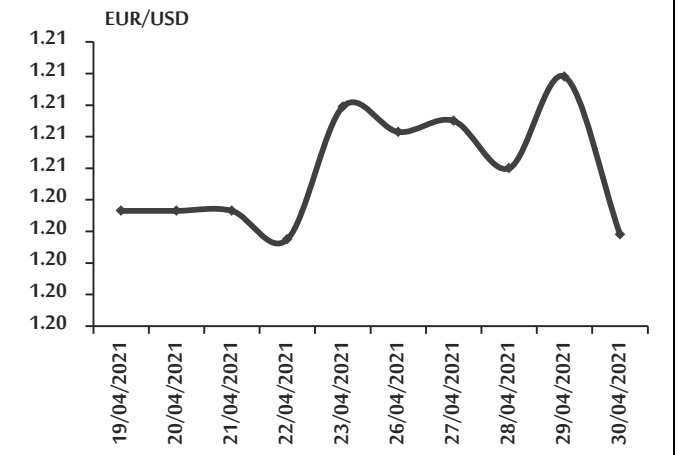

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3896 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.3874 دولار أمريكي للجنيه) وذلك في ظل متابعة المستثمرين لتطورات جائحة Covid-19 حول العالم حيث أعلنت الحكومة البريطانية بشكل رسمي السيطرة على تفشي فيروس Covid-19 بعد قيود الإغلاق والإجراءات الاحترازية بالتزامن مع توزيع لقاحات الفيروس، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3814 دولار أمريكي للجنيه نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي. مع نشاط عمليات شراء العملة الأمريكية كأفضل استثمار بديل، في ظل انتعاش عائد سندات الخزانة طويلة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

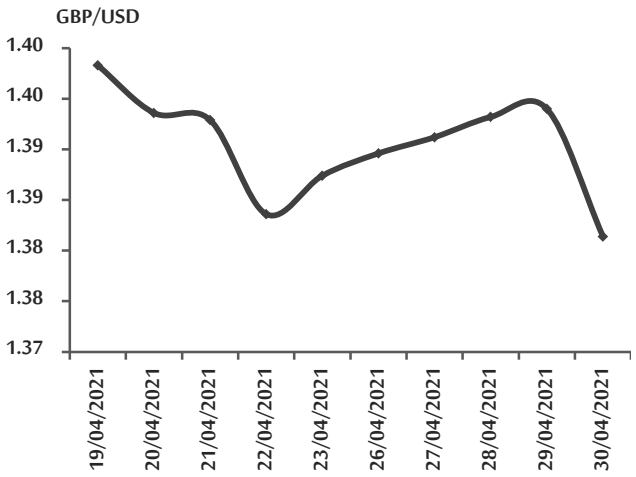

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 108.08 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 107.91 ين للدولار الأمريكي) في أعقاب صدور بيان بنك اليابان بشأن السياسة النقدية. حيث أفاد البنك بأنه يتوقع استمرار ضعف التضخم وبقاءه دون المستوى المستهدف (2%)، وتعهد بمواصلة ضخ التحفيز النقدي من أجل كبح تداعيات فيروس Covid-19 على الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 109.27 ين للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

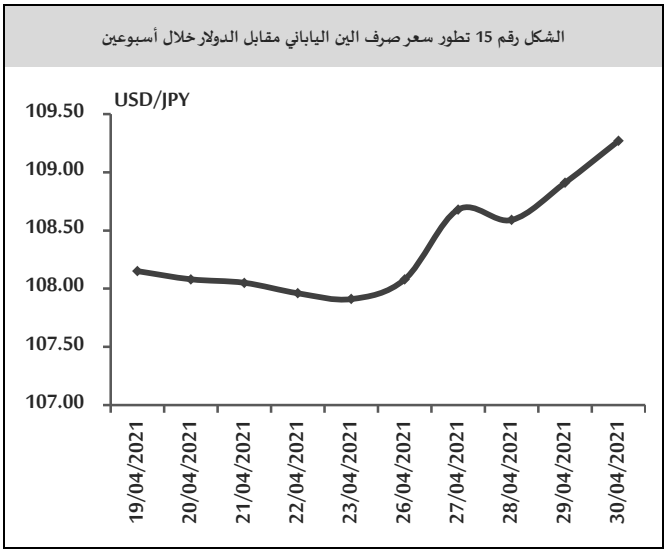

اليوان:

ارتفع اليوان في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4844 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 6.4945 يوان للدولار الأمريكي) عقب بيانات إيجابية لأرباح شركات النفط الكبرى في الصين[1]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 6.4730 يوان للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية صينية جيدة[2].

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

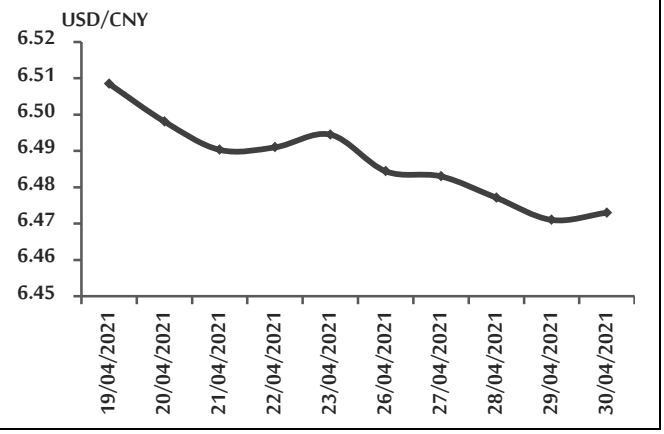

الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 74.5048 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 74.9806 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة ارتفاع الطلب على الروبل الروسي من قبل الشركات الروسية التي يعتمد نشاطها على التصدير بسبب الفترة الضريبية في روسيا، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 74.0073 روبل للدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

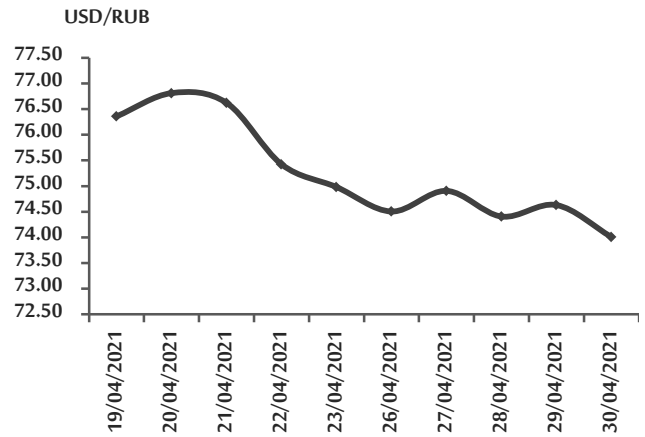

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 54,103 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 51,139 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) وذلك مع ترقب اجتماع مجلس الاحتياطي الفدرالي الذي من شأنه التأثير على حركة الدولار وبالتالي على سعر البيتكوين، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 57,637 دولار أمريكي للوحدة الواحدة مدعومةً بسلسلة من القبول المؤسسي باتت تضم العشرات من المؤسسات المالية والبنوك والشركات.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

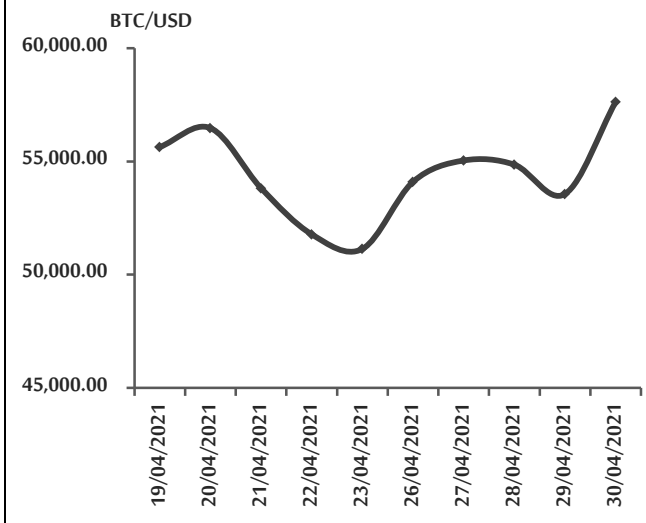

[1] حققت شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك) أرباحاً في الربع الأول من عام 2021 حيث بلغ صافي الربح 18.54 مليار يوان (2.86 مليار دولار أمريكي) وسط تعاف لأسعار النفط وطلب قوي على المنتجات النفطية المكررة.

[2] حققت الشركات الصناعية الصينية أرباحاً بنسبة 92.3% على أساس سنوي في شهر آذار من عام 2021 لتصل إلى 711.18 مليار يوان (109.66 مليار دولار أمريكي).

أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,779.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,777.00 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن بعد تجدد المخاوف من انتشار السلالة الجديدة من فيروس Covid-19 في الهند، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1,768.60 دولار أمريكي نتيجة ارتفاع الدولار الأمريكي بعد صدور بيانات اقتصادية أمريكية جيدة[1].

الشكل رقم 19 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

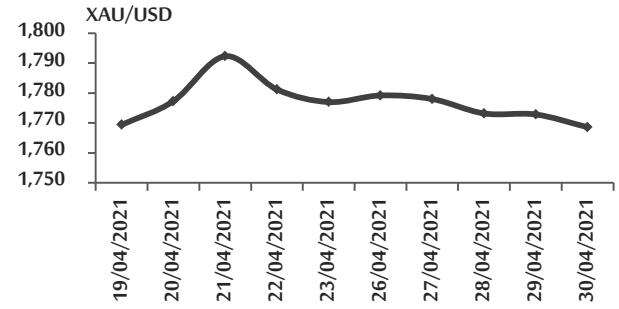

النفط:

انخفض سعر برميل النفط في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 65.65 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 66.11 دولار أمريكي للبرميل) بفعل عمليات التصحيح وجني الأرباح، بالتزامن مع تفاقم أزمة فيروس Covid-19 في الهند، وقيام الحكومة الهندية بتوسيع عمليات الإغلاق للحد من انتشار الجائحة، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 67.27 دولار أمريكي للبرميل مدعوماً بالتوقعات الإيجابية لمستويات الطلب العالمي على النفط، إضافةً إلى تباطؤ وتيرة إنتاج النفط الأمريكي، ثم عاد لينخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 67.25 دولار أمريكي للبرميل نتيجة ارتفاع مخزونات الخام الأمريكي بأكثر من التوقعات[2].

الشكل رقم 20 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

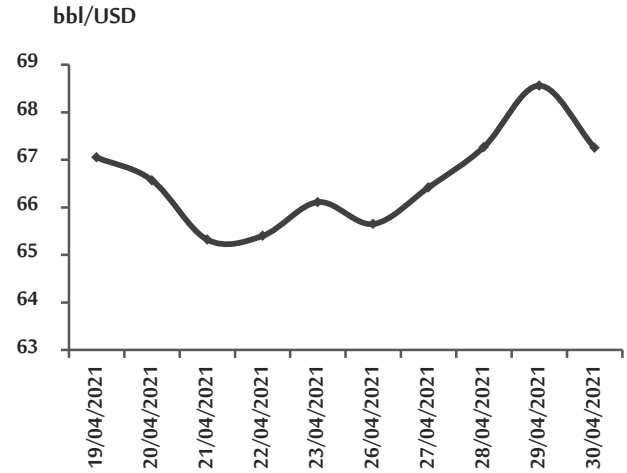

الغاز الطبيعي:

تابع الغاز الطبيعي ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.790 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[3] بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.730 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.931 دولار أمريكي نتيجة انخفاض إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الطبيعي بمقدار 7.8 مليار قدم مكعبة يومياً، وهو أكبر انخفاض شهري مسجل، ليصل إلى 94.8 مليار قدم مكعبة يومياً في شهر شباط من عام 2021.

1 سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 6.4% في الربع الأول من عام 2021، مقارنةً بنسبة نمو 4.3% في الربع الرابع من العام السابق.

2 أعلن معهد البترول الأمريكي ارتفاع المخزونات التجارية في البلاد بحوالي من 4.3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 23 نيسان من عام 2021، في ثاني زيادة أسبوعية على التوالي، لتتجاوز توقعات الخبراء ارتفاع بحوالي 0.5 مليون برميل.

3 عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 21 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

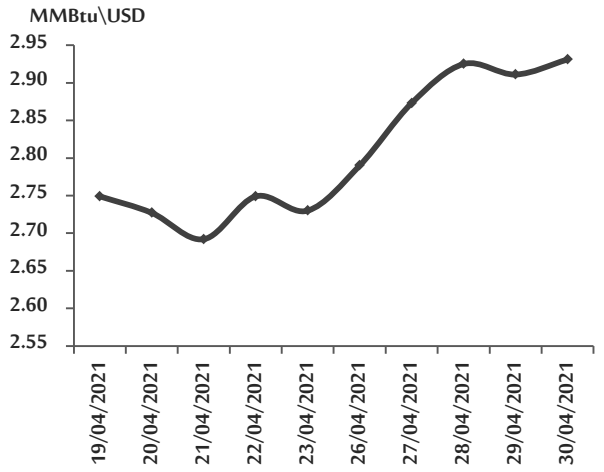

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ تقييم تأثير الإصلاحات الهيكلية على الاقتصاد الكلي في أوكرانيا:[1]

كان الأداء الاقتصادي لأوكرانيا ضعيفاً منذ أوائل التسعينيات، ويُعد انخفاض الاستثمار أحد المعوقات الرئيسة أمام نمو الإنتاجية، والذي عرقله الافتقار إلى مؤسسات قوية ومستقلة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المجالات الرئيسة للضعف المؤسسي في أوكرانيا وتحديد تأثير النمو على المدى الطويل للحاق بركب بولندا من حيث جودة المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتطوير السوق. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ فيما يتعلق بنقاط الضعف المؤسسية، فإن المجالات التي تتخلف فيها أوكرانيا عن بولندا هي النظام القانوني، ومنافسة السوق، والانفتاح على التجارة والشمول المالي. وبذات الوقت، تبين أن مرونة سوق العمل أقوى مما هي عليه في بولندا، وتؤدي أداء جيد نسبياً في مجالات البحث والتطوير والضرائب. ثانياً؛ أن تحسين النظام القانوني هو شرط مسبق مهم لكي تنجح الإصلاحات الأخرى. والجدير بالذكر أن معالجة الفساد وتعزيز سيادة القانون سيكون لهما آثار غير مباشرة إيجابية وكبيرة على مجالات الإصلاح الهيكلي الأخرى. وفي هذا الصدد، قامت الدراسة بمحاكاة "سيناريو الإصلاح الكامل"، والذي يتضمن تدابير لسد الفجوة بالكامل مع بولندا في جميع مجالات الإصلاح المحددة (النظام القانوني، وإزالة اللوائح التنظيمية لسوق المنتجات، وتيسير التجارة، وتطوير الأسواق المالية)، وكذلك الانفتاح التدريجي لسوق الأراضي الزراعية، بما في ذلك للأجانب. سينتج عن هذا السيناريو المتفائل معدل نمو سنوي يقارب 7%. ومع ذلك، إذا فشلت السلطات في إصلاح النظام القانوني، مع المضي قدماً في الإصلاحات في مجالات البنية الكلية الأخرى، وتقييد وصول الأجانب إلى الأسواق، فإن النمو الاقتصادي سيقتصر على (4-5%) سنوياً. وأخيراً؛ يتطلب التقارب الاقتصادي الناجح مع بولندا (أو نظراء آخرين من أوروبا الشرقية) التزاماً طويل الأمد بالإصلاح. وستستغرق الإصلاحات الهيكلية والتغييرات المؤسسية فترة زمنية طويلة حتى تتحقق. حتى في ظل سيناريو الإصلاح الكامل المتفائل، ستحتاج أوكرانيا إلى التزام ثابت بالإصلاح على مدى 20 عاماً. من ناحية أخرى، سيكون لانتكاسات الإصلاح تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث في ظل سيناريو التراجع (حيث تتدهور جودة النظام القانوني أكثر) سينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 2% سنوياً.

صندوق النقد الدولي؛ إدارة مخاطر المصرف المركزي، التكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني:[2]

مع ظهور التكنولوجيا المالية، تزداد أهمية إدارة المخاطر لدى المصارف المركزية. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا المالية تخلق فرصاً للمصارف المركزية (تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، فضلاً عن عمليات داخلية أكثر كفاءة وفعالية)، فإن المخاطر غير المالية للمصارف المركزية ذاتها (مخاطر السياسة والتشغيل خاصةً) آخذة في الارتفاع بالمثل. تبحث هذه الدراسة في التكنولوجيا المالية ومجال الأمن السيبراني ذي الصلة من منظور إدارة مخاطر المصرف المركزي، وتعتمد الدراسة على

[1] **IMF**, Assessing the Macroeconomic Impact of Structural Reforms in Ukraine, N.21/100, Apr, 2021.

[2] **IMF**, Central Bank Risk Management, Fintech, and Cybersecurity, N.21/102, Apr, 2021.

النتائج المستخلصة من قاعدة بيانات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، وخيارات تقييم القطاع المالي المختارة وحالات على مستوى الدول. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تمتد مخاطر السياسة إلى جميع المجالات الرئيسة لعمليات المصرف المركزي، وتتنوع من الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والشمول المالي، وأنظمة الدفع، وإدارة العمليات النقدية. وعلى الرغم من أن هذه المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا المالية تؤثر في المقام الأول في المؤسسات الخاضعة للإشراف والمشاركين في بيئة الحماية واللاعبين الآخرين في السوق، إلا أنها تؤثر أيضاً في التعرض للمخاطر التي يواجها المصرف المركزي نفسه بسبب سياساته (أو عدم وجودها) لتلك الموضوعات والمؤسسات. ثانياً؛ يمكن أن تتفاقم المخاطر التشغيلية الداخلية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات (والأمن السيبراني) والموارد البشرية وإدارة استمرارية الأعمال، من خلال زيادة استخدام أدوات التكنولوجيا المالية أيضاً، لذلك تحتاج إدارة مخاطر المصرف المركزي إلى تشكيل خط دفاع مناسب للمخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا المالية. ورغم من أن المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا ليست جديدة على الإطلاق، كما تظهر بعض نتائج مراقبة صندوق النقد الدولي، فإن السرعة والميل الذي تحدث به تطورات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي قد يؤديان إلى تأخر المصارف المركزية بصورة خطيرة. ثالثاً؛ من أبرز التوصيات التي قدمتها الدراسة للمصارف المركزية لتحسين إدارتها الداخلية للمخاطر في سياق المخاطر (الناشئة) المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني: 1-التأكد من وجود إدارة مخصصة ومستقلة لإدارة المخاطر لدى المصرف المركزي حيث يجب أن يكون هناك وعي كافٍ بالمخاطر في المصرف المركزي، يترجم إلى إنشاء وظيفة إدارة المخاطر التي تعمل بصورة مستقلة عن إدارات الأعمال، وكذلك التدقيق الداخلي. كخط دفاع ثانٍ، ستساعد وظيفة إدارة المخاطر إدارة المصرف المركزي وإدارات الأعمال على تحديد المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا المالية (سواء كانت على صعيد السياسة أو تشغيلية)، والمساعدة في التخفيف من هذه المخاطر والإبلاغ عنها ومراقبتها. 2-ضمان المتطلبات الملائمة، وتسهيل التدريب (المستمر) لموظفي المصرف المركزي وصناع القرار الرئيسين في المصرف المركزي على قضايا التكنولوجيا المالية ذات الصلة. 3-أن يكون هناك خطوط إبلاغ واضحة بشأن قضايا التكنولوجيا المالية لصانعي القرار في المصرف المركزي، كما تشير بعض الأمثلة على مستوى الدول، ويمكن للمصارف المركزية أن يكون لديها وحدة تنظيمية مخصصة للتكنولوجيا المالية، أو مجموعة عمل أو لجنة رسمية للتكنولوجيا المالية، أو أشكال أخرى من التعاون الداخلي، بغض النظر عن الإعداد التنظيمي للتعامل مع القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا المالية. 4-ضمان اتباع نهج متكامل للتكنولوجيا المالية يشمل إدارات الأعمال وخطوط الرقابة ويكون مرتبطاً بالنقاط الثلاث المذكورة أعلاه، كما يجب على المصرف المركزي أن يضمن (بصورة مثالية كجزء من خطته الاستراتيجية الشاملة متوسطة إلى طويلة الأجل) أن المؤسسة تقترب من أي تطوير للتكنولوجيا المالية بطريقة متسقة وفعالة. 5-تحسين المرونة السيبرانية والوضع الأمني للبنية التحتية للمصرف المركزي وإجراءاته وتقنياته ومجموعة مهاراته. يجب على المصارف المركزية التي تتبنى حلول وخدمات التكنولوجيا المالية إجراء تقييم للوضع الأمني لمرونتها الإلكترونية الحالية لتحسين وضعها الأمني. ويتم قياس المرونة الإلكترونية للمصرف المركزي من خلال نضج عملياته الداخلية مثل الأصول، والتغيير، والتكوين، والمخاطر، والاعتماد الخارجي، وإدارة الثغرات، الأمر الذي يمكن أن يكون له آثار إيجابية أو سلبية على إدارة مخاطر المصرف المركزي واعتماد التكنولوجيا المالية. إن إجراء تقييم المرونة السيبرانية والموقف الأمني من قبل المصرف المركزي (يفضل إجراؤه من قبل متخصص خارجي مستقل) سيحدد الثغرات التي يجب معالجتها لتحقيق النجاح مع تبني المصرف المركزي للتكنولوجيا المالية. وأخيراً؛ أكدت الدراسة بضرورة تجنب المصارف المركزية الاعتماد على الأطراف الخارجية، كما أوضحت بعض أمثلة التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني. ومع ذلك، نظراً للطبيعة

سريعة التطور للمخاطر في هذه المجالات، يجب على المصارف المركزية النظر في البحث عن خبرة خبراء خارجيين في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني، في مجالات محددة مسبقاً وضمن إطار زمني محدد. يمكن أن يشمل ذلك مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو من المصارف المركزية الأخرى، أو المناقشات مع المنظمات الدولية الرئيسة الأخرى، مثل بنك التسويات الدولية ومراكز الابتكار التابعة له.

اقتصاد الأسبوع:

البرتغال: اقتصاد متنوع مستقر

تقع البرتغال جنوب غرب أوروبا، على حدود شمال المحيط الأطلسي، غرب إسبانيا، تبلغ مساحتها 92.2 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 10.3 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في البرتغال 237.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 241.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبرتغال 0.2% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 75.7% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 22.1%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد البرتغال انكماشاً بمعدل 5.4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2021، بعد انكماشه بمعدل 6.1% في الربع الرابع من عام 2020.

معدل التضخم:

على أساس سنوي؛ استقر معدل التضخم السنوي في البرتغال مسجلاً 0.5% في شهر نيسان من عام 2021، دون تغير مقارنةً بالشهر السابق من العام ذاته، وعلى أساس شهري؛ سجل مؤشر أسعار المستهلكين في البرتغال معدل 0.4% في شهر نيسان من عام 2021، مقارنة بمعدل 1.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

معدل البطالة:

انخفض معدل البطالة في البرتغال إلى 7.1% في الربع الرابع من العام 2020، مقارنةً بمعدل 7.8% في الربع السابق من العام ذاته، وانخفض عدد العاطلين عن العمل إلى 339 ألف في شهر آذار من العام 2021 مقارنةً بـ 361 ألف في شهر شباط من عام 2021.

العجز التجاري:

تقلص العجز التجاري في البرتغال ليبلغ نحو 861 مليون دولار أمريكي في شهر شباط من عام 2021، مقارنةً بعجز قدره 1.06 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث نمت الصادرات بمعدل 7.9% لتبلغ نحو 6.1 مليار دولار أمريكي، كما ارتفعت الواردات بمعدل 3.7% لتبلغ نحو 6.95 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في البرتغال لتبلغ 29.2 مليار دولار أمريكي في شهر نيسان من عام 2021، مقارنةً بـ 27.6 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، وبقيت احتياطيات الذهب في الربع الرابع من عام 2020 ثابتة عند مستوى 382.57 طن دون تغير مقارنةً بالربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

انخفض الدين الخارجي في البرتغال ليبلغ نحو 499 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2020، مقارنةً بـ 504 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 133.6% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2020.

بيئة الأعمال:

تحتل البرتغال المرتبة 39 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 34 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف كل من وكالتي **Standard & Poor's** و**Fitch** البرتغال عند المستوى **BBB** مع توقعات مستقبليه مستقرة، وتصنفها وكالة **Moody's** عند المستوى **Baa3** مع توقعات مستقبلية إيجابية.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 6.4 Q1	%0.40Q1	% 0.6 Mar	% 2.6 Mar	%6.1 Apr	%0.25 Apr	-74.4	مليار دولار أمريكي	Mar
منطقة اليورو	%-0.6 Q1	%- 1.8 Q1	% 0.6 Apr	%1.6 Apr	%8.1 Mar	%0 Apr	17.7	مليار يورو	Feb
المملكة المتحدة	%1.3 Q4	%-7.3 Q4	% 0.3 Mar	%0.7 Mar	%4.9 Feb	%0.1 May	-7.1	مليار جنيه استرليني	Feb
روسيا	%1.5 Q3	%-1.8 Q4	% 0.60 Apr	%5.5 Apr	%5.4 Mar	% 5 Apr	8.3	مليار دولار أمريكي	Feb
الصين	%6 Q1	%18.3 Q1	%-0.5 Mar	%0.4 Mar	%5.3 Mar	%3.85 Apr	42.8	مليار دولار أمريكي	Apr
اليابان	%2.8 Q4	%-1.4 Q4	%0.2 Mar	%-0.2 Mar	%2.9 Mar	%-0.1 Mar	663.7	مليار ين ياباني	Mar
تركيا	% 1.7 Q4	%5.9 Q4	%1.68 Apr	%14.14 Apr	%13.4 Feb	%19 Apr	- 4.65	مليار دولار أمريكي	Mar
الهند	%7.9 Q4	%0.4 Q4	% 0.13 Mar	%5.5 Mar	% 6.5 Mar	%4 Apr	-15.24	مليار دولار أمريكي	Apr
استراليا	%3.1 Q4	%-1.1 Q4	%.0.60 Q1	%1.1 Q1	%5.6 Mar	%0.1 May	5.57	مليار دولار استرالي	Mar
مصر	% 0.7 Q4	%0.2 Q4	% 0.6 Mar	%4.5 Mar	%7.2 Q4	%8.25 Mar	-3.1	مليار دولار أمريكي	Jan
الأردن	%-2.2 Q3	%1.6 Q4	% 0.30 Mar	% 0.2 Mar	%24.7 Q4	%2.50 Mar	-0.77	مليار دولار أمريكي	Dec
لبنان	%-2 Q42019	%-15 Q42019	% 8.33 Mar	157.9 % Mar	%6.6 2020	%10 Jan	-0.72	مليار دولار أمريكي	Nov